

أثر مبيعات العملة الأجنبية على التضخم في العراق Impact Of Selling Foreign Currency On Inflation in Iraq

سونيا يغيازايان¹

Sonia Yeghiazaiyan

sonia.arzrony@gmail.com. ¹ جامعة البصرة (مركز دراسات البصرة والخليج العربي) – العراق

تاريخ النشر: 2024/01/23

تاريخ القبول: 2024/01/19

تاريخ الاستلام: 2023/07/24

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على أثر مبيعات العملة الأجنبية على التضخم في العراق، أو ما يمكن تسميته بـ "مزايدات العملة ذات الاتجاه الواحد: مبيعات نافذة بيع العملة"، إذ لها العديد من المزايا ك(مصدر لتمويل التجارة الحكومية وتجارة القطاع الخاص بغية استيراد السلع والخدمات/توحيد أسعار الصرف المتعددة/ أداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عبر الدفاع عن سعر صرف توازني كـ"مثبت أسمي للتوقعات التضخمية"/التعقيم النقدي،، الخ)، إلا في الوقت ذاته، لا تخلو من السلبيات(انخفاض الاحتياطي النقدي/ تهريب العملة الأجنبية الى الخارج/ هدر حصة الأجيال القادمة في التمتع بموارد الثروة الوطنية،، الخ). وتوصلت الى نتائج أهمها (المحافظة على استقلالية البنك المركزي العراقي/ إقامة سوق موازي للدولار ما بين المصارف/ تشجيع الصادرات الوطنية وتوسيع قاعدتها،، الخ).
كلمات مفتاحية: التضخم – مبيعات العملة الأجنبية: مزايدات العملة ذات الاتجاه الواحد: مبيعات نافذة بيع العملة – البنك المركزي العراقي- سعر الصرف الرسمي- سعر الصرف الموازي.

تصنيفات JEL :

Abstract:

The study aims to identify the impact of foreign currency sales on inflation in Iraq, or what might be called "one-way currency auctions.": sales of the currency sell window. It has many advantages as (a source for financing government trade and private sector trade in order to import goods and services / unify multiple exchange rates / a direct intervention tool to achieve stability in the value of the Iraqi dinar by defending a equilibrium exchange rate as a “nominal stabilizer of inflationary expectations” / monetary sterilization,, etc.). However, at the same time, it is not without drawbacks such as (declining monetary reserves / smuggling foreign currency abroad / wasting the share of future generations in enjoying the resources of national wealth, etc.). I reached results : the most important are (maintaining the independence of the central bank of Iraq / establishing a parallel market for the dollar between banks / encouraging national exports and expanding their base,, etc.).

Keywords: Inflation - Foreign Currency Sales: One-Way Currency Auctions: Window Sales of Currency Sale - Central Bank of Iraq - Official Exchange Rate - Parallel Exchange Rate.

JEL Classification Codes:

المؤلف المرسل: سونيا يغيازايان الإيميل: sonia.arzrony@gmail.com

1. مقدمة:

على وفق مزادات العملة ذات الاتجاه الواحد" مبيعات نافذة بيع العملة: يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بصفة (بائع) فقط للعملة الأجنبية بغية تلبية الطلب المحلي عليها من المصارف وشركات الصيرفة بهدف تمويل الاستيرادات عبر البيع بالتحويلات الخارجية وتغطية الحاجات الفردية" عبر البيع النقدي، ويسير ادارتها على وفق أربعة قوانين (قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) /الدستور العراقي لعام (2005)/ مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة (2015) /المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي). إذ استطاعت السياسة النقدية في العراق في الحفاظ على معدلات التضخم ضمن المعدلات المقبولة ما عدا في (2021) لارتفاع سعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي في ظل (انخفاض مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية/ النزعة الاستهلاكية، الخ). إذ لمبيعات نافذة بيع العملة العديد من المزايا، إلا يرافقها بعضاً من السلبيات، مما يستدعي وضع عدد من الاجراءات للحد منها.

- 1.1. أهمية البحث: تعد مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية احدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في تحقيق استقرار مستويات التضخم والحفاظ على قيمة الدينار العراقي ومؤشراً لفشل الحكومات أو نجاحها.
- 2.1. إشكالية البحث: تنطلق من صياغة الأسئلة الآتية:

- * ما هو أثر مبيعات العملة الأجنبية "مبيعات نافذة بيع العملة" على معدل التضخم في العراق؟
- * ماهي الإيجابيات والسلبيات الناجمة عنها؟
- * ماهي المعالجات للحفاظ على الايجابيات منها والحد من السلبيات؟

- 3.1. هدف البحث: التعرف على أثر مبيعات العملة الأجنبية على التضخم "الاجابي والسلي".

- 4.1. فرضية البحث: على الرغم من ان لسياسة البنك المركزي من خلال استخدام مزاد

العملة ذات الاتجاه الواحد لها العديد من الإيجابيات، إلا لا تخلو من بعض السلبيات.

- 5.1. منهج البحث: اعتماد المنهج التحليلي والوصفي من حيث البيانات والدراسات العلمية المتاحة.

- 6.1. محاور البحث: قسمت الدراسة الى ثلاث محاور بالإضافة الى المقدمة والخاتمة:

الأول: الإطار النظري " المفاهيمي " والتحليلي للتضخم.

الثاني: الإطار النظري " المفاهيمي " والتحليلي لمبيعات العملة الأجنبية "مبيعات نافذة بيع العملة".

الثالث: أثر مبيعات العملة الأجنبية على التضخم في العراق.

2. الإطار النظري " المفاهيمي " والتحليلي للتضخم

- 1.2 مفهوم التضخم وقياسه: للتضخم مفاهيم عدة، يذكر منها:

على وفق الاقتصادي (كينز)، يعرف على أنه: "زيادة في الطلب الكلي (الذي يؤدي الى الزيادة في الأسعار لاسيما ان عناصر الإنتاج في حالة التشغيل الكامل، ومن ثم، فان كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء في المجتمع، سوف لن يترجم الى الزيادة في الإنتاج، بل في الأسعار) لا يقابلها زيادة في الإنتاج". (سليمان وداود، 2000: ص225). يشير الى: ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة تكون سنة واحدة أو أكثر، ويقترن حدوثه بأمرين هما: (الوزني والرفاعي، 2007: ص 176-177)

يقاس بالمستوى العام للأسعار: المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما "يكون الارتفاع في أسعار السلع والخدمات كافة وليس بعضها".

ب. ان يكون ذلك الارتفاع ملموساً "أكثر من (4%) ومستمرًا" وممتداً "لمدة من الزمن،" ليس مؤقت بموسم معين أو عوامل طارئة، علماً، "ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخماً"، إذ يخص ارتفاع سلعة معينة أو مجموعة سلع ك المنتجات الزراعية لأسباب تسويقية أو إنتاجية من تأثير العوامل المناخية على الإنتاج أو لأسباب

موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية لاسيما في الأعياد، أي، ان هذه التغيرات السعرية لا تعتبر تضخماً، لان الأخير يتصف بالاستمرارية والشمول لأسباب اقتصادية (العيسى وقطف، 2006: ص 257-258)، ومن ثم، فان معدلات التضخم التي تقل عن النسبة المذكورة هي ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار.

يعرف على أنه: "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة" (الروبي، 2009: ص 15).

تعرفه الباحثة: "وجود- نشوء فجوة بين المعروض من السلع والخدمات والطلب الفعلي عليها من حيث الزيادة الإضافية في الطلب لا تواكبها زيادة في انتاج السلع والخدمات، ومن ثم حدوث زيادة في الأسعار وما يصاحبه من اختلال التوازن بين العرض والطلب على حد سواء".

وبالنسبة الى قياس التضخم: تعد طريقة الأرقام القياسية هي الأكثر شيوعاً على تقدير معدل التضخم من خلال تطورات الأسعار (الرقم القياسي للأسعار) ومنها (لأسعار المستهلك) الذي يشير الى مدى التغير في قيمة النقود "القوة الشرائية للنقود" بالنسبة الى المستهلك، وقياس مدى التغير في أسعار سلع المستهلك (الغذاء-الملبس-المسكن-النقل، الخ). إذ يجري اعتماد المقارنة بين سنتين إحداهما سنة (الأساس) وتكون (ثابتة) وتنسب التقلبات السعرية إليها، والسنة الأخرى (المقارنة) التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم، بمعنى آخر، يحسب إحصائياً: (عامر، 2010: ص 67)

المعدل السنوي للتضخم = الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة المقارنة (الحالية) - الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الأساس (السابقة) / الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة المقارنة (الحالية).

2.2 أنواع التضخم وأثاره:

1.2.2.1 أنواع التضخم: فقد يكون على وفق:

1.2.2.1.أ. تحكم الدول في جهاز الأسعار: يضم نوعين هما: (دهيم، 2023: ص 6)

* التضخم الظاهر- المفتوح: ترتفع الأسعار بحرية دون تدخل من الدولة بغية تحقيق التعادل بين الطلب والعرض.

* التضخم المكبوت: يتم تحديد الأسعار من الدولة للحد من الارتفاع، ومن ثم، إيقاف حركة الاتجاهات التضخمية.

1.2.2.ب. حدة الضغط التضخمي ودرجة قوته، يقسم الى ثلاثة أنواع: (السيد علي والعيسى، 2004: ص 449)

* التضخم المتدرج "الزاحف- الحابي- المتوسط- المتسلق": تتجه فيه مستويات الأسعار نحو الارتفاع على نحو بطيء ومستمر حتى في إثناء المدد التي يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً، ويتصف ارتفاعه بحدود (2%) سنوياً، وهو من النوع المعتدل الذي لا يصل الى (10%)، أي يحدث بسبب ارتفاع الأسعار التي تؤدي الى زيادة التداول النقدي، وليس بسبب زيادة في التوسع في الإصدار النقدي الجديد. (دهيم، 2023: ص 6)

* التضخم المفرط: الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدل يتعدى (50% شهرياً) و(1000% سنوياً) (الجنابي وأرسلان، 2009: ص 279)، وساد هذا النوع منذ حقبة التسعينات عند فرض الأمم المتحدة "الحصار الاقتصادي على العراق"، إذ بلغ (448,5% في 1994) (صبري، 2017: ص 417) و(2242,1% في 1996) (الورد، 2006: ص 4).

* التضخم الجامح- العنيف: الذي يرافق عملية "الانكماش: مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي الى آخر أو المدة التي تعقب الحروب والأزمات الاقتصادية على حد سواء"، ويكمن حدوثه، عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال مدة قصيرة من الزمن، ويعد من أخطر الأنواع يصل مستواه ما بين (20%-100%-200%) (الجنابي وأرسلان، 2009: ص 278)، وينشأ في حال حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة/الافراط في عرض النقد "الإصدار النقدي"، إذ يزداد الانفاق العام دون ان يقابلها زيادة في عرض الأصول الحقيقية، ومن ثم تناقص القوة الشرائية للنقود.

1.2.2.ج. مصدر الضغط التضخمي: يشمل ثلاثة أنواع هي: (داود، 2011: ص 164-165)

* تضخم بسحب الطلب: ينشأ عندما يتعدى الطلب الكلي على السلع والخدمات الحد الأقصى لعرض السلع والخدمات " يقبل افراد المجتمع على شراء أو طلب كميات من السلع والخدمات أكثر مما يمكن توفيره في ظل الطاقة الإنتاجية القائمة ومقدرة المجتمع على الإنتاج على حد سواء"، ويحدث بسبب الافراط في اصدار أوراق النقد/ التوسع الكبير في الانفاق/التخفيضات المتعاقبة في الضرائب.

* تضخم دفع الكلفة: قيام اصحاب عناصر الإنتاج بعوائد أكثر لخدماتهم، مما تسمح به إنتاجية تلك العناصر "الزيادة الحاصلة في الأجور بمعدلات تفوق معدل الزيادة في الكفاءة الإنتاجية"، ومثالها، مطالبة النقابات العمالية برفع أجور العمال ويطلق عليه "تضخم دفع الأجور"، فضلاً عن ذلك، هناك نوع آخر من التضخم "دفع الأرباح" عند ممارسة بعض المنشآت ومنها الاحتكارية بزيادة الأسعار من أجل زيادة أرباحها أو انتاجها، بدلاً من رفع الكفاءة الإنتاجية، وما يترتب على ذلك من تخفيض التكاليف.

* التضخم المستورد: الظاهرة التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار باستمرار نتيجة ارتفاع التكاليف من جهة، وزيادة في الطلب الكلي من جهة أخرى، واللذان يعدان من العوامل الخارجية القادمة من الشركات الأجنبية الخارجية. (دهيم، 2023:ص 6)، بمعنى، قد يحدث لعوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات لاقتصاد معين وفي زمان معين. (داود، 2011:ص 163)، أضف الى ذلك، يظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات البلدان النامية "التي بدورها تكون أكثر انفتاحاً" على العالم الخارجي" اعتمادها الكبير على السلع المستوردة (الاستهلاكية منها والإنتاجية) من أجل سد حاجاتها من السلع الأولى أو بهدف تنفيذ برامجها التنموية، ومن الصعب السيطرة عليه كونه تضخماً مستورداً". (صبري، 2017: ص 416)، ومنها (العراق) الذي يتأثر اقتصاده بتضخم الشركاء التجاريين، ويتسم بانكشافه للعالم الخارجي "تجاوزت درجة الانفتاح التجاري له الحدود المسموح بها (45%) (مراد، 2013:ص 65) بحوالي (48,1%/49,6%/58,9%/58,1%/76,5% في 2015/2017/2018/2019/2020) على التوالي (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2015) و (2017-2020)، مؤشرات القطاع الحقيقي، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية: صفحات متفرقة) في ظل طبيعته الربعية من حيث مساهمة القطاع النفطي بالنسبة الأعلى في توليد الناتج المحلي الإجمالي (32%/37,3%/46,3%/42,8%/30,2% في 2015/2017/2018/2019/2020) على التوالي مقابل النسب الأدنى لقطاعي الزراعة (4,7%/3,3%/1,9%/3,3%/5,8%) والصناعة (2,0%/3,2%/1,8%/2,0%/3,0%) في الأعوام المذكورة على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015) و (2017-2020): صفحات متفرقة)، لاسيما وأن مكونات سلة المستهلك العراقي استيرادية بامتياز بنسبة تقع ما بين (70%-80%)، فقد سجل معدل التضخم المستورد فيه (19%/16%/21%/27%/29%/23% في 2015/2016/2017/2018/2019/2020) على التوالي. (دهيم، 2023: ص 7).

2.2.2. الآثار الناجمة عن التضخم ولاسيما في اقتصاديات البلدان النامية ومنها (العراق). يذكر منها: (الوزني والرفاعي، 2007: ص 187)

1. إعادة توزيع الدخل والثروة بصورة غير عادلة من حيث ارتفاع فئات معينة في المجتمع من أصحاب (الأسهم/ الدخل الحرة/ العقارات والموجودات الثابتة الأخرى) في ظل الأرباح الطائلة المتحققة نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب الزيادة في الفرق بين أسعار المبيع "تنمو بسرعة" و تكاليف الإنتاج "تنمو بسرعة أقل"، وتضرر فئات أخرى (أصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين) لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم في ظل العلاقة التبادلية مع التضخم، أي تفاوت في توزيع الدخل لصالح أصحاب (دخول الملكية) على حساب أصحاب (الدخول الثابتة). وفي السياق المذكور، تجاوزت نسبة فائض العمليات (90% في 1998) من الدخل القومي مقابل نسبة تعويضات المشتغلين أقل من (10%) من ذلك الدخل (الورد، 2006: ص 39)، الى جانب التشوهات الكبيرة في هيكل الأسعار، وما ينجم عن ذلك، تعطل مؤشر الجدوى الاقتصادية وتدهور الدخل الحقيقي للفرد، ومن ثم، خلق موجة من التدمير الاجتماعي.

2. اضعاف الميل الى الادخار، إذ سجل ما نسبته (14,2%/15,2%/11,5% /14,3%/15,2%/16,0%/17,7%) في (2015/2016/2017/2018/2019/2020/2021) على التوالي من ناحية، وتشجيع الميل للاستهلاك بنسب (85,6%/84,6%/85,0% مكرر/84,3%/83,6%/82,3%) في الأعوام المذكورة من ناحية أخرى. (تقرير صندوق النقد الدولي، 2016:ص 41)، ومن ثم، تقليل فرص الاستثمار، والحد من الرخاء والنمو الاقتصادي.

3. ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، بتسجيله (13473,6- و8344,1- و8272,2- مليون دولار في 2015 و2016 و2020) على التوالي وبنسب (38,0%- و0,8%) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015- 2016 و2018)، الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي: صفحات متفرقة) لتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج، ومن ثم، انخفاض في مستوى الدخل المحلي، وزيادة الطلب على المواد الأولية المستوردة في ظل زيادة الطلب على المنتجات الوطنية.

4. انخفاض القوة الشرائية للنقود الذي يعكس اختلاف في الوظائف التي تقوم بها النقود، حيث يزداد ميل الافراد الى التخلص من السيولة النقدية من خلال تحويلها الى سلع وموجودات يمكن ان تزداد اقيامها بمرور الزمن، الأمر الذي يفاقم من حدة الطلب وارتفاع الأسعار.

5. عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل العرض السلعي الحقيقي والأنشطة الخدمية (الأمن والدفاع والمخابرات) التي تمثل روافد الطلب المحلي.

3.2. تحليل معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2015- 2021)

ان المستوى العام للأسعار قد شهد تذبذباً بين الارتفاع (148,3 في 2015) الموضحة في بيانات الجدول (1)، وذلك لارتفاع اقسام كل من (الصحة: من حيث أسعار الادوية والمستلزمات الصحية المستوردة من الخارج/ أجور القطاع الصحي الخاص/ بدلات الايجار للعيادات الخاصة) و(التعليم): أجور الدراسة في الكليات الأهلية) و(السكن - المياه-الكهرباء -الغاز: أسعار: الإيجارات بنسبة (3,6%) مع زيادة الطلب على الدور والمجمعات السكنية المعروضة للإيجار من النازحين من المناطق: المحافظات المسيطر عليها كـ) الموصل/الانبار/ صلاح الدين/ أجزاء من ديالى وكركوك) من(عصابات داعش الإرهابية) في(حزيران 2014) مقابل محدودية المعروض منها / أجور الصيانة والعمل وأسعار المواد الانشائية" كونها مستوردة من الخارج" / إمدادات المياه والكهرباء بـ(2,8%) / الوقود بـ(2,2%) في ظل نقص في الكميات المنتجة من المشتقات النفطية والتوجه نحو استيرادها من الخارج بعد توقف(مصفى يبجي عن العمل جراء سقوطه بأيدي عصابات داعش)، ومن ثم، النقص في الكمية المعروضة منها، بالإضافة الى ذلك، قرار وزارة النفط بزيادة سعر أسطوانة الغاز الى(1000) دينار لارتفاع الكلف الإنتاجية والتوزيعية على حد سواء) و(المطاعم: ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنها اللحوم الحمراء، إذ بلغ متوسط سعر الكغم الواحد منها(15) ألف دينار مع ارتفاع بدلات الايجار وأجور كل من العمال والكهرباء من المولدات الأهلية) و(الترفيه والثقافة: لأسباب موسمية من العطل الربيعية والصيفية، مما يؤدي الى لجوء البعض الى المضاربة بأسعار تذاكر السفر مما يضطر المواطن الى شرائها بأسعار عالية، فضلاً عن ارتفاع أسعار معدات كل من التصوير وأجهزة المعدات السمعية(الراديو) والبصرية(التلفزيون والرسيفر) و(النقل: لأسباب موسمية من حيث أداء مراسيم الزيارات الدينية وانقطاع الطرق لأسباب أمنية) بـ(173,0) و(171,9) و(167,9) و(152,4) و(105,5) و(111,4) على التوالي (البنك المركزي العراقي، لنشرة الإحصائية السنوية(2015)، مؤشرات الأسعار: صفحات متفرقة)، وبين الانخفاض(104,1) في 2016 و الارتفاع 104,3 " على نحو طفيف في 2017"، مما انعكس على انخفاض معدلات التضخم السنوي من (1,4% في 2015 الى 0,5% و 0,2% في 2016 و2017) في ظل انخفاض الرقم القياسي لأسعار قسسي(الترفيه والثقافة: لانخفاض أسعار الرحلات السياحية المنظمة، وكتحصيل حاصل، انخفاض أسعار تذاكر السفر في الشركات السياحية مع وفرة المعروض من أجهزة معدات التصوير ومعالجة المعلومات والصحف والمجلات) و(الأغذية والمشروبات غير الكحولية: توفر المعروض من العديد من السلع

الجدول (01): الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في العراق

للمدة (2015 – 2021) سنة الأساس (100=2007) (100=2012)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (%)	معدل النمو السنوي (%)
2015	148,3	1,4	-
2016	104,1	0,5	(64,2)
2017	104,3	0,2	(60)
2018	104,7	0,4	100
2019	104,5	(0,2)	(150)
2020	105,1	0,6	20
2021	111,5	6,0	900

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية (2015-2021)، مؤشرات الأسعار، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: ص 89*(2015-2018): سنة الأساس(100=2007)*.(2019-2021): سنة الأساس(100=2012).

في الأسواق المحلية) بنسب (4,5% و-2,1%) (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2016-2017)، مؤشرات الأسعار: ص 89)، الأمر الذي يعكس عدم وجود حالة تضخمية في الأعوام المذكورة، بسبب توفير المشتقات النفطية بدرجة كبيرة وعدم وجود رسوم كمركية على السلع المستوردة، وحالة الركود الاقتصادي الذي مر بها البلد في ظل انخفاض الإيرادات النفطية باعتبارها المصدر الرئيس للعملة الأجنبية بـ(13,6%) من (61,061,994 مليون دولار في 2015 الى 52,713,43 مليون دولار في 2016 وبنسب مساهمة (77,2% و81,4%) من إجمالي الإيرادات في العامين المذكورين على التوالي لانخفاض أسعار النفط عالمياً "بنسبة (19,4%) من (44,7 دولار/ برميل في 2015 الى 36 دولار/ برميل في 2016) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2015-2016):ص أ)، وما تبعه من انخفاض العائدات النفطية بنحو(13,6%)، وإتباع سياسة مالية تقشفية في الانفاق الجاري والاستثماري بانخفاضهما بـ(1,3% و-14,4%) وبنسبة مساهمة(26% و8,1%) في الناتج المحلي الإجمالي في (2016) مقارنة مع نسب مساهمة كل منهما(27,0% و9,7% في2015) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2015-2016)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، وكتحصيل حاصل، انخفاض في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة والمقومة بالعملية المحلية، مما أسهم في منع ارتفاع الأسعار المحلية، إلا قد شهد كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم ارتفاعاً "ضئيلاً" في(2018) بـ(104,7) و(0,4%) مقارنة مع (2017)، لاسيما مع ارتفاع (6) مجموعات، ومنها: (الترفيه والثقافة بـ 4,0% نتيجة زيادة عدد الشركات السياحية والتنافس فيما بينها في تقديم عروض تفضيلية للمستهلك من أسعار الرحلات السياحية المنظمة داخل أو خارج العراق) تليها(النقل بـ 3,7%: لارتفاع أجور النقل البري من(بغداد الى بعض المحافظات ودول الجوار) ثم كل من(التعليم 2,7%: لارتفاع أجور التعليم الخاص) و(الصحة 2,1% لاستمرار ارتفاع أجور الأطباء في العيادات الخاصة والتحاليل في المختبرات الأهلية مع ارتفاع أجور التصوير الشعاعي والسونار والرنين في المستشفيات الأهلية) الآتفة الذكر و(السلع والخدمات المتنوعة 1,0%) و(الأغذية والمشروبات غير الكحولية 0,3%) (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام(2018)، الفصل الأول: تطورات البيئة التضخمية الكلية في الاقتصاد العراقي: ص 2)، في حين انخفض كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم ليسجلا (104,5) و(-2,0%) في(2019) والذي يعزى الى انخفاض الرقم القياسي لأسعار قسسي(السكن-المياه-الكهرباء-الغاز) و(الاتصال) و(النقل) بـ(1,7% و-1,3% و-0,9%) وانخفاض أسعار النفط عالمياً" بنسبة(7,9%) من (65,6 دولار/ برميل في 2018 الى 60,38 دولار/ برميل في 2019) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2018 و2019):ص أ) وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ(2,8%) بعد ان كان (3,6%) في (2018)(دهيم، 2023: ص8) مع بداية جائحة(كورونا) والى السياسة

النقدية التي أتبعها البنك المركزي العراقي في الحفاظ على سعر الصرف من حيث الاعتماد على سعر مثبت أسمي ب(1190) دينار/ دولار للمدة(2015- 2017 /12 /2020)(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2015- 2020)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة)، اما في العامين الأخيرين، فقد ارتفع الرقم القياسي من(105,1 في 2020 الى 111,5 في 2021)، والحال ذاته لمعدل التضخم من(0,6% في 2020 " إلا انه ضمن المعدلات المقبولة" الى 6,0% في 2021) لأسباب عدة منها: * ارتفاع معدلات التضخم عالميا" بنسبة(4,71% في 2020 قياسا" ب 3,2% في 2020) في ظل الاختناقات في سلاسل الامداد من حيث تداير الاغلاق والقيود على حرية الحركة لاسيما مع الجائحة، فضلا" عن تحول الطلب من الخدمات الى السلع المعمرة على وجه الخصوص بما في ذلك السيارات المستعملة(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2021)، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية:ص2-3). *ارتفاع أسعار الغذاء عالميا" في ظل التغير المناخي واستخدام المحاصيل الزراعية في الوقود الحيوي، إذ تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته (15%) من إنتاج الذرة العالمي في إنتاج الوقود الحيوي.(دهيم، 2023: ص7). * التضخم المستورد "العلاقات الاقتصادية التي تتم ما بين الدول النامية والصناعية، "تسعى الأولى منها الى استيراد التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من السلع، ومن ثم تجلب التضخم من الدول المرتبطة معها(الدول المتقدمة)"(المذكور أنفا"). * ارتفاع الرقم القياسي لأسعار قسم(التعليم بنسبة 7,4% في 2020) و(المشروبات الكحولية والتبغ/ الصحة/ السلع والخدمات المتنوعة/ الترفيه والثقافة/الاتصال/الأغذية والمشروبات غير الكحولية) بنسب(15,8%/12,2%/11,9%/8,6%/6,1%/4,8%) على التوالي في(2021)(البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2020- 2021)، مؤشرات الاسعار: ص 89). * انتشار الشائعات بالعدول عن "قرار السلطة النقدية على وفق كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين المرقم بالعدد 1/6 /2440 في 20/12 /2020 بتغيير سعر الصرف الى(1460 دينار/ دولار) نتيجة رفع سعر الصرف المباع من وزارة المالية الى(1450 دينار/ دولار)"(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2020)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: ص 29) وانخفاض أسعار النفط عالميا" الى(40,69) دولار/ برميل، ومن ثم، تراجع الإيرادات من العملة الأجنبية ب(43,0%) التي يمكن الحصول عليها عن طريق بيع النفط بأسواق النفط العالمية، ومن ثم انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي(24,3%) من(262,917,2 مليار دينار في 2019 الى 198,774,3 مليار دينار في 2020)(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2019- 2020): صفحات متفرقة)، وما تبعه من تراجع في مصاريف التشغيل والاستثمار.

3. الإطار النظري "المفاهيمي" والتحليلي لمفهوم مبيعات العملة الأجنبية "مبيعات نافذة بيع العملة"

1.3. مفهوم مبيعات العملة الأجنبية:

في بادئ الأمر، يتطلب التطرق الى نافذة بيع العملة الأجنبية الذي يعرف على انه: "المزاد الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة(الدولار) ب(الدينار) ليس لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص واحتياجاته من النقد الأجنبي فحسب، بل كسياسة نقدية للتدخل لاستقرار سعر الصرف وللسيطرة على مناسيب السيولة المحلية، واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة ومنها "الجارية: التشغيلية"، وتوليد قوة طلب محلية متنوعة جدا" على السلع والخدمات الخارجية امام هشاشة التنوع الاقتصادي المحلي، وتعاضم الانفاق الفردي المستمد من قوة النفقات العامة في الموازنة العامة الذي يمثل أساس التضخم الناجم عن ضغوط "الطلب: الانفاق الكلي""(صالح، 2011: ص12)، بمعنى آخر، هو الأسلوب الذي يستعمله البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة، والحد من التضخم، وتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي والمستوى العام للأسعار على نحو مباشر، فقد بدأ البنك المركزي العراقي في(4/10/2003) وبتوجيه من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة بالعمل ب(نافذة بيع العملة الأجنبية) الذي كان يسمى ب(مزداد العملة) سابقا" كأداة غير مباشرة على وفق قانون البنك المركزي رقم(56) لسنة(2004) المعدل وضمن قسسي(الأول: "إنشاء بنك مركزي عراقي آمنا" وقويا" ومستقلا" من أجل تحقيق استقرار الأسعار في البلاد والمحافظة على ثباتها، والعمل على إيجاد نظام مالي يعتمد على السوق وعلى المنافسة، ويكون مستقرا" مع تعزيز التنمية المستدامة

والرفاهية في العراق") و(السادس: "إجازة البنك المركزي بالقيام بعملية السوق المفتوح مع المصارف التجارية المرخصة عبر شراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي وبيعهم").

الجدير بالإشارة، ان عمل نافذة بيع العملة الأجنبية وادارتها في العراق، يسير على وفق أربعة قوانين هي كل من:

1. البنك المركزي العراقي ضمن المادة(2) رقم (56) لسنة(2004) المعدل على استقلالية البنك المركزي" لن يتلقى تعليمات من أي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها الحكومية ولا يمكن لأي شخص التأثير وبصورة غير سليمة على أي عضو في هيئة صنع القرار خلال أداء واجباته" من حيث الصلاحيات الكاملة له بالقيام بعمليات السوق المفتوحة(قانون البنك المركزي العراقي رقم(56) لسنة(2004)، الباب الأول: التعاريف-الإدارة الذاتية-الأهداف والوظائف: الصفة القانونية والإدارة الذاتية: ص 2)، والمادة(28): قيام البنك المركزي ببيع وشراء النقد الأجنبي على نحو مباشر وفوري.(قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة(2004)، الباب السادس: الوظائف القانونية-عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة: ص 5)
2. الدستور العراقي لعام (2005) ضمن المادة (25):"تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته".(دستور العراق لعام (2005)، الباب الثاني: الحقوق والحريات، الفصل الأول: الحقوق، الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ص 9)
3. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة (2015) الذي الزم المؤسسات المالية بالإفصاح والشفافية التامة عبر مبدأ (أعرف زبونك)، والتبليغ عن أي تعاملات أو حسابات مشبوهة. (وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة (2015)، الفصل الخامس: التزامات المؤسسات المالية والاعمال والمهين غير المالية المحددة: ص 20).
4. المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي من تحرير عمليات البيع والشراء للعملة الأجنبية من أي قيود مفروضة. (الياسين ومهدي، 2021: ص 1468)

أضف الى ذلك، لكي يدخل المصرف أي مزاد للعملة، لا بد توفر العديد من الخصائص، يذكر منها: (الجبوري، 2015: ص 51)

- ان يمتلك العملة المحلية (الدينار) على نحو كاف ضمن حساب في البنك المركزي.
- تكون ودائعه خالية من عمليات غسل الأموال.
- يكون في وضع مرضي من ناحية ايفائه بالالتزامات المترتبة عليه تجاه البنك المركزي.
- متاح للمصارف كافة التي لم ترتكب مخالفات مصرفية.

2.3. أنظمة "آلية" عمل نافذة بيع العملة الأجنبية": يكون وفق سياستين، هما:(العبودي، 2023: ص 8-10)

الأولى: مزادات العملة ذات الاتجاهين "مشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة": يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف بائعاً أو مشترياً" للعملة بشكل غير مباشر، ويتصف سوق الصرف ب(احتكار القلة) وذلك لـ *محدودية مصادر عرض العملة الأجنبية والمتمثلة في قطاع التصدير الحكومي والخاص على حد سواء وبنسب متفاوتة من اقتصاد الى آخر. *محدودية الأعضاء المشاركين (البنك المركزي والمصارف الوداعية وبعض المؤسسات المالية الأخرى) في هذه المزادات. إذ يقوم المزاد على تقديم مزايدات عروض للبيع أو الشراء من البنك المركزي، والأخير له القدرة على التأثير في المزاد والذي تختلف باختلاف المشاركين فيه ونسبتهم.

الثانية: مزادات العملة ذو الاتجاه الواحد "مبيعات نافذة بيع العملة"(موضوع الدراسة): يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بصفة(بائع) فقط للعملة الأجنبية بهدف تلبية الطلب المحلي عليها من المصارف وشركات الصيرفة من أجل تمويل الاستيرادات وتغطية الحاجات الفردية، ويتسم السوق ب(الاحتكار)، كون الحكومة تعد محتكر عرض العملة الأجنبية، علماً، " ان آلية بيع: عرض العملة الأجنبية في العراق يكون من خلال قيام الحكومة ببيع النفط الى الخارج مقوم ب(الدولار الأمريكي) وايداع قيمته "المبادلات النفطية" في حساب وزارة المالية المفتوح لدى(البنك الفدرالي الأمريكي)، ويقوم المدير التنفيذي للسياسة النقدية المتمثل ب(البنك المركزي) بمبادلة الدولار الذي يكون في حوزة الحكومة ب(الدينار العراقي)، لتتمكن من تغطية

نفقاتها (الجارية والاستثمارية) لتسديد التزاماتها (دفع الرواتب التقاعدية/ الأجور/ الرعاية الاجتماعية، الخ.)، ومن ثم، ان عرض النقد الأجنبي مرهون بكميات وأسعار مبيعات النفط في الأسواق الدولية، إذ يتم مبادلة الدينار العراقي بالدولار المعروف من وزارة المالية وبالسعر الذي تحددها، ويقوم البنك المركزي بعرض جزء محدد "زيادة- نقصان" من الدولار الذي بحوزته في مزاد العملة بشكل يومي، وبالمقابل يقوم القطاع الخاص بتقديم طلبات بغية شراء الدولار من المزاد. وعليه، ان مبيعات العملة الأجنبية هي: "عملية نقدية بحتة تقوم على وفق تعليمات اللجنة التنفيذية لبيع العملة الأجنبية أول لجنة المزاد، إذ يتم تدقيق الوثائق التي توجب التحويل، وان كان المصرف المعني لديه مشاكل مصرفية تتعلق برأس المال أو الالتزام بنسب السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي، ناهيك عن ذلك، أحدى وسائل السياسة النقدية غير المباشرة التي تؤثر في الأساس النقدي والتي تستخدمها الاقتصادات الناشئة ذات العمق المالي بنوعيه "المتوسط-الضعيف" بغية التدخل في سوق الصرف لغرض التحكم بالطلب الكلي، ومواجهة التضخم وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية للبلد، لاسيما وان نجاحها تقاس من خلال المحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ومن ثم، تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة لاستقرار سعر الصرف من ناحية، وانخفاض التضخم من ناحية أخرى. (خضير وحسن، 2022: ص93)، وبأنها جزء من عمليات السوق المفتوحة" فيما يخص (النقد الأجنبي فقط)، وتسميتها يعود الى تعامل البنك المركزي في الأصول المالية خارج البنك في السوق) (الحجار، 2009: ص224).

3.3. تحليل تطور مبيعات نافذة بيع العملة: "مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية" للمدة (2015- 2021) الجدير بالذكر، يتعامل البنك المركزي عبر مبيعات نافذة بيع العملة "إشباع طلبات المصارف من النقد الأجنبي" بسعرين من خلال: (الحوالات الخارجية: التحويلات الدولية "التحويل الى حسابات خارجية للبنوك المشاركة في نافذة بيع العملة بغية تمويل الاستيرادات للقطاع الخاص) و(المبيعات النقدية يكون عبرها الدفع نقدا" الى المصارف لتلبية حاجات (السفر/السياحة/العلاج، الخ.). من الأرقام المبينة في الجدول(2)، سجلت الكميات المباعة من الدولار انخفاضا" بنسبة نمو سالب(24,3%) من(44,304 مليون دولار في 2015 توزعت ما بين(38,315 و5,989 مليون دولار بيعت على هيئة حوالات ونقد على حد سواء وبنسب مساهمة(86,4% و13,5%) من إجمالي الكميات المباعة الى 33,524 مليون دولار في 2016 ما بين(15,710 و13,124 و4,690 مليون دولار كحوالة/ اعتماد مستندي: "علما"، كان الاعتماد على العملة فقط حتى(شهر نيسان 2006) من حيث ادخال الحوالات، وأصبح البنك المركزي بدوره يمول الاستيرادات بصورة مباشرة عبر حوالات الاستيراد، وما زال المزاد مستمرا" باعتماد البيع النقدي والحوالة حتى الآن، ففي حال وجود سيولة كبيرة وضغوط تضخمية عالية، يلجأ الى بيع الأوراق المالية الى كل من الافراد والبنوك والشركات بغية تقليل احتياطات البنوك التجارية، ومن ثم تقييد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان المصرفي وتقليل حجم الانفاق الكلي، وكتحصيل حاصل ينخفض عرض النقد، والعكس في حالة

الجدول (02): مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية "مبيعات نافذة بيع العملة" على وفق (اعتماد/ حوالة / نقد) للمدة (2015- 2021) (مليون دولار/ %)

السنة	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية	معدل النمو	اعتماد	معدل النمو	الحوالة "تعزير: رصيد حسابات المصارف في الخارج"	معدل النمو	نسبة المساهمة	معدل النمو	اعتماد	معدل النمو	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية
2015	44,304	-	0	-	38,315	-	0	-	0	-	44,304
2016	33,524	(24,3)	13,124	(58,9)	15,710	39,1			13,124	(24,3)	33,524
2017	42,201	25,8	1,474	99,7	31,375	3,4	(88,7)		1,474	25,8	42,201
2018	47,133	11,6	0	22,2	38,354	0	0	0	0	11,6	47,133
2019	51,127	8,4	0	18,2	45,353	0	0	0	0	8,4	51,127
2020	44,080	(13,7)	0	(10,2)	40,711	0	0	0	0	(13,7)	44,080
2021	37,094	(15,8)	0	(25,1)	30,474	0	0	0	0	(15,8)	37,094

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية (2015- 2021)، المؤشرات النقدية، بغداد: المديرية العامة

للإحصاء والأبحاث: ص 57. * النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

انكماش (شراء الأوراق المالية، ومن ثم ضخ سيولة الى الاقتصاد الوطني) (الجنابي وأرسلان، 2009: ص264) "عمد البنك المركزي في (2016) الى تطوير إجراءات بيع العملة الأجنبية عبر تشجيع المصارف لاعتماد آلية فتح الاعتمادات المستندية" لغرض تمويل التجارة الخارجية/نقد على التوالي وبنسب انخفاض (58,9%- 21,6%-) وبنسب مساهمة (46,8% و 39,1% و 13,9%) من الإجمالي، في ظل انخفاض الإيرادات النفطية وسيطرة "داعش" على بعض محافظاتنا السابقة الذكر، وعلى أكثر من (121) فرعاً للمصارف بما فيها العامة والخاصة على حد سواء، وضياح أكثر من (856) مليار دينار وما يقارب (101) مليار دولار (الحربي، 2018: ص73)، وتخفيض الحكومة نفقاتها العامة بنسبة (4,7%-) وبنوعها (التشغيلية والاستثمارية) السابقة الذكر، ومن ثم تراجع الطلب على العملة لأغراض الإيفاء بالتزامات الخارجية، في حين سجل ارتفاعاً بنحو (25,8% بقيمة 42,201 مليون دولار في 2017 وبنسب مساهمة (99,7% و 99,3% و 3,4% لكل من الحوالة" تعزير رصيد في الخارج"/النقد/الاعتماد المستندي) على التوالي من الإجمالي ليوصل بالارتفاع بنسب (11,6% و 8,4% في 2018 و 2019) وبيعها كتعزير رصيد في الخارج بمعدل نمو (22,2% و 18,2% و بنسب مساهمة 81,3% و 88,7%) على التوالي من الإجمالي في ظل استمرار المزاد في مزاولة أعماله على نحو منتظم، مما أسهم في خلق حالة من الانفتاح لدى سوق النقد المحلي، وفسح المجال أمام التجارة بحرية التعامل مع العملة الصعبة لغرض تمويل مبادلاتهم التجارية، الأمر الذي انعكس على تزايد الطلب المحلي على الدولار" إذ تشير بعض المصادر الى ان الاستيراد يشكل الجزء الأكبر (75%-85%) من الطلب على العملة الأجنبية" و"المتبقي، فينصرف الى الادخار الخارجي "الشخصي" أو الى (الدولة -الأغراض الشخصية" السفر والعلاج" (الحربي، 2018: ص72)، والى عمليات المضاربة والصرف الآجل والعاجل، مما زاد الطلب على الدولار، ناهيك عن التحويلات الخاصة (الأفراد والمؤسسات الثقافية والدينية والخيرية النقدية والعينية والمهجريين والموارث)، إلا قد شهدت مبيعات العملة الأجنبية انخفاضاً مستمراً" من (44,080 مليون دولار في 2020 الى 37,094 مليون دولار في 2021) وبنسب (13,7%- 15,8%-) على التوالي لانخفاض بيعها كحوالة بنسب (10,2%- 25,1%-) على الرغم من ارتفاع نسب مساهمتها (92,3% و 82,1%) من إجمالي

الكميات المباعة في العامين المذكورين، وبيعها بشكل نقد بنسبة انخفاض (41,6-%) في 2020 وبنسبة مساهمة 7,6% من الإجمالي) نتيجة انخفاض استيرادات العراق بـ(15,4-%) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: ص 28) المتزامنة مع الازمة المزدوجة (انتشار جائحة كورونا وما شهده العالم من التقيد في سلاسل التوريد بسبب الاغلاق العام السابقة الذكر)، ومن ثم، توقف النافذة خلال شهر (نيسان) والبيع فقط لتعزيز الأرصدة في الخارج بهدف تلبية الطلب على الادوية والمستلزمات الطبية والغذاء، ناهيك عن تغيير سعر الصرف الى (1450) دينار للدولار على وفق كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين المذكور آنفاً، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المستوردة مع انخفاض الطلب من الافراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج في ظل توقف النقل بين الدول لاسيما في (2020)، وعدم وجود مشتريات للدولار من وزارة المالية من البنك المركزي لشهري (أب وأيلول 2020). (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، 2020: ص 29)، وفي الوقت ذاته، ارتفعت مبيعات النقد بنسبة (96,4% في 2021) لزيادة الطلب من الافراد بهدف السفر أو العلاج الى الخارج بعد ارتفاع حركة النقل بين الدول تدريجياً في العام ذاته، في حين لم تسجل أي مبيعات للاعتمادات المستندية للمدة (2018-2021)، علماً، يتسم العمولة المصرفية للدولار الواحد مقارنة مع البيع نقداً في (الجدول (3)) بالانخفاض، لسببين يتمثلان في تشجيع التعامل مع التحويلات الخارجية وتجنب انزلاق المزيد من النقد الأجنبي للسوق، وبذلك يكون فجوة السعر (3 دينار لعام 2015) مقابل (صفر) للأعوام التي تليها.

الجدول (03): الفرق بين مبيعات نافذة بيع العملة من خلال (التحويلات- النقد) للمدة (2015 – 2021) (دينار/ دولار)

السنة	المعدل السنوي لسعر البيع/ حوالة	المعدل السنوي لسعر البيع/ نقد	فجوة السعر
2015	1187	1190	3
2016	1190	1190	0
2017	1190	1190	0
2018	1190	1190	0
2019	1190	1190	0
2020	1200,25	1200,25	0
2021	1460	1460	0

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية (2015-2021): مؤشرات الأسعار، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة.

4. أثر مبيعات العملة الأجنبية على التضخم في العراق

سيتم التطرق الى كل من الفقرتين إدناه، علماً، "، إنها مترابطة مع بعضها البعض:

1.4 اهداف "مزايا" مبيعات نافذة بيع العملة "مبيعات العملة الأجنبية": ان السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من

خلال استخدام نافذة مبيعات العملة الأجنبية تهدف الى تحقيق العديد من المزايا، منها:

1. مصدر أساسي في تمويل التجارة الحكومية وتجارة القطاع الخاص لاستيراد السلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية، إذ تقدر الحاجة الفعلية للعملة الصعبة (الدولار) للوفاء باستيرادات القطاعين العام والخاص (50) مليار دولار سنوياً (العبودي، 2023: ص 6)، واحتياجات القطاع الخاص ما بين (8-12) مليار دولار سنوياً (العكيلي وعطية، 2016: ص 51). تعد تغطية استيرادات القطاع الخاص أهم هدف لمبيعات النافذة للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال تلبية طلبات السوق العراقية كافة للعملة الأجنبية في (الجدول (4))، زيادة استيراداتها بمعدل نمو (11,5%)

و2,18% في 2017 و2019) على التوالي نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية في ظل هيمنة القطاع النفطي بالنسب الأعلى في الناتج المحلي الاجمالي (37,8% و43% في 2017 و2019) مقابل تدني نسب مساهمة قطاعات (الزراعة 3,3% مكرر/الصناعة 2,3% و2,0%/ النقل 10,3% و9,7%) على التوالي في العامين المذكورين، وارتفاع حجم الانفاق الحكومي بنسبة(48%) من(89,833,219 مليون دولار في 2017 الى 132,951,084 مليون دولار في 2019) نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة(52,4%) من(77,435,561 مليون دولار في 2017 الى 118,067,42 مليون دولار في 2019)(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2017 و2019)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة) جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بـ(22,4%) من(49,3 الى 60,38 دولار/ برميل) وزيادة معدل التصدير بـ(21,2%) من(3,3 الى 4,0 مليون برميل/ يوم) في العامين المذكورين(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2017 و2019):ص أ)، في حين، سجلت نسبة استيرادات القطاع الخاص الى مبيعات العملة الأجنبية ما بين(81,7% -86,0% -92,3%) كون ان قيم استيرادات القطاع الخاص أقل من قيم مبيعات البنك المركزي، بمعنى، ان معظم المبيعات في المزاد يذهب لأغراض تغطية الاستيرادات من الخارج، ويتسجلها ما بين(69,1% -76,1%) نتيجة زيادة مبيعات البنك المركزي بقيمة أعلى من قيم استيرادات القطاع الخاص في ظل زيادة الطلب على العملة الأجنبية، ويتسجلها (75,4%) في 2019: معدل نمو استيرادات القطاع الخاص أكبر من معدل نمو مبيعات البنك المركزي)، مما يعطي مؤشرا" على ان جزء منها قد تتسرب خارج إطار الاستيراد قد يكون لأغراض التحويل الى الخارج أو غسيل الأموال وتهريب العملات الأجنبية الى الخارج "يذكر لاحقا" لاسيما مع الجدول (04): مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية" مبيعات نافذة بيع العملة" وقيم

استيرادات القطاع الخاص للمدة (2015- 2021) (مليون دولار/ %)

السنة	مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية	معدل النمو	استيرادات القطاع الخاص	معدل النمو	نسبة استيرادات القطاع الخاص الى مبيعات العملة الأجنبية	الفرق بين المبيعات واستيرادات القطاع الخاص
2015	44,304	-	32,930,5	-	74,3	11,373,5
2016	33,524	(24,3)	28,834,0	(12,4)	86,0	4,690,0
2017	42,201	25,8	32,150,6	11,5	76,1	10,050,4
2018	47,133	11,6	32,600,9	1,4	69,1	14,532,1
2019	51,127	8,4	38,550,1	18,2	75,4	12,576,9
2020	44,080	(13,7)	40,713,5	5,6	92,3	3,366,5
2021	37,094	(15,8)	30,333,2	(25,4)	81,7	6,760,8

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015- 2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث: صفحات مختلفة. * النسب المئوية استخرجت من الباحثة. انخفاض الرقابة على مزاد العملة والفساد الإداري، على الرغم من اتخاذ البنك المركزي العراقي إجراءات عدة لتطوير بيع العملة الأجنبية المتمثلة في كل من:(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2016- 2017)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: ص26: ص30)

* وضع معيار أساسي لكل من المصارف وشركات التحويل المالي يضم مدى التزامهم بمتطلبات ومعايير الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق نتائج تقييمه لأداء مسؤولي الامتثال ووحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر.

* إلزام كل من المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم كشف تفصيلي يبين أوجه الصرف الأسبوعي من البيع النقدي والغرض منه والتأكد من عدم وجود تشابه في الأسماء، فضلاً عن المعلومات المطلوبة من متطلبات الإفصاح عن مصادر أموال الزبائن والتحقق منها وتوثيقها عبر " التعرف على هوية العميل وأوضاعه القانونية ونشاطه/ مصادر أموالهم" حوالات- اعتمادات مستندية"/ حصر التعامل بالمصارف المستفيدة والمراسلة في الخارج المصنفة من احدى وكالات التصنيف الدولية.* تعاقد المصارف مع احدى شركات التدقيق الدولية المعروفة لأجراء عمليات تقييم لمراكزهم المالية وجودة الموجودات الخاصة بهم.

2. المساهمة في فتح آفاق استثمارية لدى (الجمهور: زبائن المصارف) من أجل تطوير استثماراتهم أو مشاريعهم الاقتصادية، ناهيك عن توفير العملة اللازمة لأغراض المعالجة الطبية والسياحة الدينية والدراسة خارج العراق. (عبد النبي، 2013:ص 6)
3. توفير فرص للاستقرار المالي والمناخ الملائم للاستثمار على نحو مستمر كونه وسيلة لتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في السيطرة على السيولة، وحالة من حالات تطبيق عمليات السوق المفتوحة في تحقيق التوازن في السوق النقدية.
4. التعقيم النقدي من حيث ارتفاع: زيادة الاحتياطيات الأجنبية وانخفاضها: نقصانها بهدف عدم المساس بالقاعدة النقدية، إذ يعرف على انه: "إجراء نقدي يعمل البنك المركزي من استخدامه العمل على الحد من تأثير التدفقات الداخلية والخارجية على حد سواء على المعروض النقدي"، ويقسم بدوره الى: (فرج وعلي، 2019: ص 487- 488)

* الداخلي: قيام البنك المركزي بعمليات (بيع: شراء) أصول مالية بالعملة الأجنبية للحد من الأثر التضخمي للتدفقات، ومن ثم، أثرها على الأساس النقدي.

* الخارجي: إجراء يتخذه البنك المركزي لمواجهة التغيرات في المعروض النقدي الناجمة عن "فائض: عجز ميزان المدفوعات"، أي يتعلق بعمليات السوق المفتوحة المتبعة من البنك المركزي من أجل تحييد الآثار الناجمة عن عمليات الصرف الأجنبي.

أي توفير احتياطيات بالعملة الأجنبية التي فاقت بدورها ما تم تخصيصه من صندوق النقد الدولي البالغ (10) مليار دولار من أجل تحقيق الاستقرار في قطاع المعاملات الخارجية ولتغطية الاستيرادات لمدة لا تزيد عن (3) أشهر من جهة (العكيلي وعطية، 2016: ص 51)، ورفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة بتحسين قيمة الدينار العراقي، وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخول من جهة أخرى، إذ سجل نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي ارتفاعاً من (5,2) مليون دينار في 2016 الى (5,9) مليون دينار في 2017 ليواصل بالارتفاع مسجلاً (6,7) مليون دينار مكرر في 2018 و (2019) وبنسب (13,4% و 13,5%) (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2019): مؤشرات القطاع الحقيقي: ص 79)، علماً، ان زيادة الاحتياطيات الأجنبية أو ارتفاعها "يذكر لاحقاً" مرتبطة بعلاقة طردية مع مشتريات "البنك المركزي: نافذة بيع العملة"، كلما ارتفعت مشترياتها، ترتفع بالمقابل مستوى الاحتياطيات الأجنبية: أي المشتريات تفوق المبيعات بحوالي (57,3% و 29,4% و 12,6% و 49,6% لاسيما في 2017 و 2018 و 2019 و 2021) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2017- 2019 و 2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة) مقابل مبيعات العملة من البنك المركزي بمعدل (25,8% و 11,6% و 8,4% و 15,8%) (الجدول (2))، اما انخفاض الاحتياطيات الأجنبية في (2015 و 2016 و 2020) بنسب (17,9% و 16,2% و 2,0%) يعود الى انخفاض رصيد الاستثمارات في البنوك الأجنبية بـ (18,8% في 2016 مقارنة مع 12,6% في 2015) في ظل انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي، ومنها انخفاض سعر صرف اليورو للدولار من (1,09) في 2015 الى (1,05) في 2016) وسعر صرف الباوند الإسترليني مقابل الدولار من (1,48) في 2015 الى (1,23) في 2016) بالإضافة الى ذلك، انخفاض كل من نسبة الاستثمارات الأجنبية في الخارج بـ (11,3% في 2020) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015 و 2016 و 2020)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: ص 33: ص 28) ونسبة نمو مبيعات العملة الأجنبية بـ (18,7% في 2015) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2015)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: ص 39) وبـ (24,3% و 13,7% في 2016 و 2020) (الجدول (2))

مقابل نسبة نمو مشتريات العملة الأجنبية (31,7%-20,9% و 47,7%) في (2015 و 2016 و 2020) البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015 و 2016 و 2020)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: ص 40: ص 31: ص 30

2.4. أثر مبيعات العملة الأجنبية على التضخم في العراق: تكمن في:

5. توحيد وتجانس أسعار الصرف المتعددة البالغة (17) سعر صرف رسمي وموازي على حد سواء قبل (2003) من خلال اشباع السوق العراقية بالعملة الأجنبية (عبد النبي، 2013: ص 6)، إذ يعرف سعر الصرف أو الاسمي على انه: "مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده تبعاً لقوى العرض والطلب عليهما في سوق الصرف الأجنبي" قيمة العملة الأجنبية نسبة الى العملة المحلية" وفي لحظة زمنية معينة "المياحي وشندي، 2022: ص 34)، وعلى وفق صندوق النقد الدولي، يقسم الى ثلاث فئات هي: (خضير وحسن، 2022: ص 95)

* سعر الصرف الرسمي: الاسمي: تحدده السلطات والمعمول به في المعاملات الجارية الرسمية.

* سعر الصرف الموازي (السوق): تحددها قوى السوق والمعمول به في الأسواق الموازية.

* الترتيبات الواقعة بين السعرين السابقين، اذ يحتفظ السعر بقيمة ثابتة مقابل (عملة: مجموعة عملات)، ويقاس من حيث العملة الوطنية لكل دولار امريكي.

بمعنى آخر، أداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عبر الدفاع عن سعر صرف توازني "قدرته على استخدامه كسوق مركزي للصرف من خلال إشارة سعر الصرف الذي ترغب بها السياسة النقدية واستخدامه ك"مثبت أسمي" للتوقعات التضخمية" ضمن السياسة النقدية لتحقيق استقرار سعر الصرف والذي ينعكس على المستوى العام للأسعار بشكل إيجابي لاسيما ل (مدخلات الإنتاج والسلع المستوردة النهائية)، ومن ثم يقوي قاعدة التصدير، وفي السياق ذاته، تمكنت نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي وعبر التحكم فيما لديها من احتياطي أجنبي (الآتي الذكر) والانسائية في اشباع احتياجات القطاع الخاص من العملة الأجنبية في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، ومن الأرقام المثبتة في الجدول (5)، حافظ سعر الصرف الرسمي "تثبيت" على (1190) دينار/ دولار لغاية 17/ 12 / 2020)، في حين ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي الى (1247 و 1275 دينار/ دولار في 2015 و 2016) يعزى الى انخفاض حجم مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية بنسبة (24,3%) (الجدول (2)) وتفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن المضاربة، وانخفاضه الى (1258 و 1209 و 1196 دينار/ دولار في 2017 و 2018 و 2019) على التوالي بسبب زيادة مبيعات العملة الأجنبية بنسب (25,8% و 6,11% و 8,4%) على التوالي (الجدول (2))، فضلاً عن زيادة حجم الاحتياطيات الأجنبية" بنسب (32,6% و 5,1%) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2017-2019)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة) كونها تساهم في دعم استقرار سعر الصرف، ومن ثم المحافظة على المستوى العام للأسعار، وعلى أسعار

الجدول (05): سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي تجاه الدولار

وفجوة الصرف للمدة (2015-2021) (دينار/ دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو	سعر الصرف الموازي	معدل النمو	الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي=سعر الصرف الموازي- سعر الصرف الرسمي
2015	1190	-	1247	-	57
2016	1190	0	1275	2,2	85
2017	1190	0	1258	(1,3)	68
2018	1190	0	1209	(3,8)	19
2019	1190	0	1196	(1,0)	6
2020	1460	22,6	1234	3,1	(226)
2021	1460	-	1474	19,4	14

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية (2015-2021)، مؤشرات الأسعار، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة. * النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

السلع المستوردة على نحو مباشر وعلى السلع المنتجة محليا" كون مدخلاتها مستوردة بشكل غير مباشر في ظل زيادة الإيرادات النفطية" تذكر لاحقا"، ناهيك عن زيادة الاستثمارات الأجنبية في الخارج من حيث ارتفاع رصيد الاستثمارات في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك ب(10,4% و33,4% و6,3%) في الأعوام المذكورة على التوالي، ونمو رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج ب(12,0%) لاسيما مع ارتفاع أسعار الذهب في سوق لندن من (1159,10 دولار/ للأوقية في 2016 الى 1291 دولار/ للأوقية في 2017 وبنحو 5,7% في 2018 و 18,8% بارتفاع سعره كمعدل سنوي 1514,8 دولار/ للأوقية في 2019)(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2017-2019)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة)، ومن ثم، تراجع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي في(2017 و2018 و2019)، إلا في(2020)، سجل سعر الصرف الرسمي(1460 دينار/دولار) أعلى من ما هو متداول في السوق الموازي(1234 دينار/ دولار)، وفي(2021) باستقرار سعر الصرف الرسمي عند(1460 دينار/ دولار) وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي الى(1474 دينار/ دولار) "الحالة المعاكسة لعام 2020) على الرغم من زيادة الاحتياطيات الأجنبية ب(18,2% في 2021) لارتفاع الأرصدة في البنوك الأجنبية وبنك نيويورك ب(25,8%) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: ص 27) لأسباب عدة منها، انخفاض الطلب على الطاقة والتزام بعض الاتفاقيات ومنها (جولات التراخيص) التي تمنح(10) دولار عن كل برميل، وملف تعويضات الكويت التي تمنح بنسبة(3%) (خضير وحسن، 2022: ص101) لاسيما مع كورونا وانهبأر أسعار النفط وانتشار الشائعات بالعدول عن "قرار السلطة النقدية"، واحجام المتعاملين على شراء من النافذة، واللجوء الى السوق الموازي في تلبية الحاجة للدولار وتوقف مشتريات النافذة من وزارة المالية خلال الشهرين وانخفاض في حجم الاحتياطيات الأجنبية" لاسيما في 2020" ونسبة مبيعات العملة الأجنبية بنمو سالب(15,8%) والى النزعة الاستهلاكية من حيث زيادة الميل للاستهلاك بنسب(85,6% - 82,3%) للمدة(2015- 2021)(الأنفات الذكر) وتوفير الدولار الرخيص "احدى سلبياتها: يذكر لاحقا"، إلا مع ذلك، ان معدل التضخم ضمن المعدلات المقبولة لاسيما في 2020)، مما يشير الى نجاح السياسة النقدية في تحقيق استقرار عال في سعر صرف الدينار العراقي، ومن ثم، ان التفاوت بين سعر الصرف الرسمي والموازي، يرجع الى بعض الازمات التي تولد زيادة في الطلب على الدولار كونه سلعة أمان وضمان تارة، ومن الممكن ان يزود البنك المركزي المصارف بالدولار، إلا انها لم تصل الى المستفيد النهائي من المصارف بالمرونة المطلوبة تارة أخرى، ومن ثم، عرقلة انسيابية الحصول على العملة الأجنبية، فيرتفع سعر السوق " الموازي"، ويمكن القول، كلما ارتفعت مبيعات العملة الأجنبية، أنخفض سعر الصرف الموازي والعكس بالعكس.

6. وفقا" للنقطة(5)، استطاعت السلطة النقدية من السيطرة على مناسيب عرض النقد الموضحة في الجدول(6)، على الرغم من زيادة الانفاق العام من(83,773,025 مليون دولار في 2015 الى 89,833,219 و 96,239,227 مليون دولار في 2017 و2018 ليواصل بالارتفاع ليسجل 132,951,084 و151,600,458 مليون دولار في 2019 و2021) بمعدل نمو(7,2% و7,1% و38,1%) بسبب زيادة الإيرادات النفطية من(61,061,994 مليون دولار في 2015 الى 77,435,561 في 2017 مسجلا" 113,787,562 و118,067,422 و140,428,422 مليون دولار في 2018 و2019 و2021) على التوالي وبنسب ب(26,8% و46,8% و46,9% و3,7% و18,9%) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015 و(2017-2019) و(2021)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة) لاسيما مع زيادة نفقات وزارة الصحة والبيئة بمعدل نمو(15,1%) في(2019 و2021)(وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانوني رقم(1) ورقم(23)، 2019: 2021: ص40: ص66) وعلى المستلزمات الصحية وتأهيل المستشفيات، وتخصيص منحة طارئة غير مستمرة لمدة "شهرين فقط" للعوائل التي لا يتقاضى أي فرد من افرادها دخلا" من الحكومة جراء فرض الحظر الشامل جراء انتشار الجائحة وبقيمة(30) ألف دينار للفرد الواحد و(10) ملايين مستفيد على وفق اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية لمكافحة جائحة (كورونا)(الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2020: ص1) وزيادة رواتب الموظفين بنسبة(4,4%) (البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2019 و2021)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، يرافقه زيادة في عرض النقود(السيولة المحلية) من(98,288,05 مليون

سونيا يغيازاريان

دولار في 2015 الى 106,435,147 و113,514,933 و123,094,909 مليون دولار في 2017 و2018 و2019) على التوالي وبنسب (8,2% و6,6% و8,4%)، و(20,2% على الرغم من انخفاض الانفاق العام بـ(29,3%- في 2020 و12,6% في 2021)، إلا يقابله ارتفاع في السيولة المحلية بنسب(20,2% و12,6% في 2020 و2021 مقارنة مع 8,4% في 2019) بفعل زيادة الودائع الأخرى (الثابتة "التوفير والبريد/ التأمينات" بـ(20,5% في 2021) مما يدل على تحسن ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي بعد ارتفاع "معدلات توظيف الرواتب تنفيذاً" لتوجهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب القرار المرقم(313) لسنة(2016) نحو التحول من الدفع نقداً الى الدفع الإلكتروني بهدف ضبط الانفاق العام وحوكمة عمليات الادارة المالية" (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2016)، الفصل الثالث: التطورات المصرفية والنقدية:ص34) مقابل(0,7%- في 2020)(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2019-2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة)،

الجدول (06): مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية وتأثيره على معدلات التضخم في العراق للفترة (2015-2021) (مليون دولار / %)

السنة	مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية	معدل التضخم	سعر صرف الدولار	الانفاق العام	معدل النمو	عرض النقد بالمفهوم الواسع (السيولة المحلية)	معدل النمو
2015	44,304	1,4	1190	83,773,025	-	98,288,05	-
2016	33,524	0,5	1190	79,810,241,7	(4,7)	104,817,58	6,6
2017	42,201	0,2	1190	89,833,219	12,5	106,435,147	1,5
2018	47,133	0,4	1190	96,239,227	7,1	113,514,933	6,6
2019	51,127	(0,2)	1190	132,951,084	38,1	123,094,909	8,4
2020	44,080	0,6	1234	93,885,681	(29,3)	147,964,004	20,2
2021	37,094	6,0	1474	151,600,458	61,4	166,464,34	12,6

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول (1- 2- 5).*(الانفاق العام والسيولة المحلية: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة، وتم تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار على وفق سعر الصرف الرسمي (الجدول (5)).

ومن، ثم، ان معدلات التضخم للفترة(2015-2020) هي من ضمن الحدود المقبولة، ما عدا في(2021)، إلا مع ذلك، ان الاستقرار في "مزداد العملة وسعر الصرف يعد من "النوع الحرج" كونها رهينة بإيرادات النقد الأجنبي" لاسيما النفطية التي تعد المصدر الوحيد للعملة الأجنبية، وهي بذلك معرضة لتقلبات السوق النفطية، أضف الى ذلك، سجل معيار الاستقرار النقدي(العلاقة بين معدل التغير النسبي في كمية النقود ومعدل التغير النسبي في الناتج القومي الإجمالي) الذي يوضح دوره الاتجاهات التضخمية والانكماشية في الاقتصاد، فأن كانت قيمة المؤشر: *مساوية للواحد الصحيح : استقرار نقدي. * أكبر من واحد : اتجاه تضخمي. * أصغر من واحد : اتجاه انكماش.

وعليه، ان السياسة النقدية المتبعة في العراق، اتسمت بأنها (انكماشية- ركود) من حيث تسجيل معامل الاستقرار النقدي قيم سالبة بـ(3,8- و-1,011,1- في 2015 و2016 و2020) وقيم (أصغر من الواحد الصحيح 0,1 و0,2 في 2017 و2018)، ووجود بوادر تضخمية بقيم (أكبر من الواحد الصحيح 23,9 في 2021) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة).

مما سبق، على الرغم من الإيجابيات، إلا هنالك بعضاً من السلبيات التي ترافق مبيعات العملة الأجنبية "مبيعات نافذة بيع العملة"، منها:

1. استنزاف العملات الأجنبية المتأتية من مبيعات العراق من النفط، مما يدعو البنك المركزي العراقي الى السحب من الاحتياطي النقدي، في حال ان كانت الأرصدة النقدية من الدولار غير كافية لتلبية الطلب عليه، وفي المجال المذكور، سجل الاحتياطي النقدي انخفاضا" بنسب (12,6%- و 3,3%- في 2015 و 2017) نتيجة انخفاض كل من العملة خارج البنوك ب(3,4%- و 4,1%-) واحتياطات المصارف ب(23,6% و 1,7%-) في العامين المذكورين على التوالي.(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2015 و 2017)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية: صفحات متفرقة).

2. الاستمرار في عمليات غسيل الأموال في ظل تحويل الأموال الى الخارج، إذ تقدر هيئة الأمم المتحدة حجم المغسول سنويا" بنحو(800- مليار – 3,6 تريليون) دولار ما يعادل ضعف الإنتاج العالمي للنفط سنويا"، وما بين (3- 3,6) تريليون دولار(رشيد وعبد القادر، 2016: ص15)، وبدوره يعد مزاد العملة في البنك المركزي أحد أهم أوجه غسيل الأموال، إذ تراوح حجم غسيل الأموال في العراق ما يقارب(108128298,6 و 103488981,5 و 98849664,46 و 117406929,1 و 122046247,7 و 130209611,4) مليون دولار في(2105 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021) على التوالي وبنسب(4,6% و 4,4% و 4,2% و 4,1% و 3,9% و 6,6%) (سامان وآخرون، 2022: ص395) بسبب ضعف الرقابة من البنك المركزي على الرغم من اصدار قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم(39) لسنة(2015) المذكور آنفا"، ويتنافى ذلك أيضا" مع احدى الخصائص "تكون ودائعه خالية من عمليات غسيل الأموال" التي من الواجب توافرها لكي يدخل المصرف أي مزاد للعملة الآنفه الذكر.

وعليه، ان ما يؤكد النقطتين (1 و 2) أعلاه، ان نسبة استيرادات القطاع الخاص الى مبيعات العملة الأجنبية قد سجلت (75,4% في 2019) (الجدول (4)).

3. توفير الدولار الرخيص (ان الدينار العراقي يكون مدعوما" بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية)، وعليه، ان ارتفاع قيمة العملة المحلية تسهم في ان تكون نظرة المستهلك المحلي الى السلع المستوردة من الخارج رخيصة، وعلى نقيضها، نظرة المستهلك الأجنبي للسلع المحلية مرتفعة فلا يقوم بشرائها، ومن ثم، العجز في ميزان المدفوعات بنسب (38,0%- و 0,8%-) الآنفه الذكر.

4. على وفق النقطة (3)، زيادة عمليات تهريب العملة الأجنبية التي يتم مبادلتها بالدينار العراقي عن طريق المزاد الى الخارج، مما شجع على ظهور السوق الموازية التي سجلت بأعلى من سعر المزاد (الجدول (5)) لاسيما في (2020- 2021).

5. هدر حصة الأجيال القادمة في التمتع بموارد الثروة الوطنية، التي يتطلب ان تنعكس على هيئة (مشروعات وطنية) و(إنشاء صناديق) في ظل الفوائض المالية.

5. الخاتمة:

1.5. النتائج:

1. أتسم المستوى العام للأسعار بالتذبذب بين الارتفاع في(2015 و 2018 و 2020 و 2021) والانخفاض في(2016 و 2017 و 2019) والحال ذاته لمعدلات التضخم، إلا انها ضمن المعدلات المقبولة ما عدا في(2021)، ولأسباب عدة، منها(الارتفاع - الانخفاض الحاصل في أسعار اقسام(الصحة/ التعليم/ السكن-المياه- الكهرباء/ الترفيه والثقافة/ النقل/الأغذية والمشروبات غير الكحولية/الاتصال،، الخ.)/الركود الاقتصادي المترافق مع انخفاض أسعار النفط عالميا" وما تبعه من انخفاض العائدات النفطية وكورونا/زيادة الاحتياطات الأجنبية/ الاعتماد على سعر صرف أسمي مثبت،، الخ.)/ ارتفاع أسعار الغذاء عالميا" في ظل التغيير المناخي/ انتشار الشائعات بالعدول عن "قرار السلطة النقدية"،، الخ.).

2. يكون "آلية" عمل نافذة بيع العملة حسب سياستين هما (مزايدات العملة ذات الاتجاهين: "مشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة": يتدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف بائعا" أو "مشتريا" للعملة بشكل غير مباشر ومزايدات العملة ذو الاتجاه الواحد" مبيعات نافذة بيع العملة": يتدخل بصفة (بائع) فقط للعملة الأجنبية لغرض تلبية الطلب المحلي عليها من المصارف وشركات الصيرفة بهدف تمويل استيرادات القطاع الخاص على وفق سعر البيع (التحويلات الخارجية) الخاص وتغطية الحاجات الفردية من السياحة والسفر والعلاج على وفق سعر البيع (نقداً)، وعلى وفقه، سجلت الكميات المباعة من الدولار انخفاضا" في (2015 و2016 و2020 و2021) لـ (انخفاض الإيرادات النفطية/ سيطرة "داعش" على المصارف/ تخفيض الحكومة نفقاتها التشغيلية والاستثمارية، الخ.) وارتفاعا" في (2017 و2018 و2019) لـ (استمرار المزاد في مزاوله اعماله على نحو منتظم/ فسح المجال أمام التجار بحرية التعامل مع العملة الصعبة)، ولم يكن هناك أي مبيعات للاعتمادات المستندية للمدة (2018-2021).

3. لمبيعات العملة الأجنبية" مبيعات نافذة بيع العملة" العديد من الإيجابيات_ المزايا والسلبيات، فالأولى تكمن في: *مصدر أسامي في تمويل تجارة القطاع الخاص من حيث ان نسبة استيراداته الى مبيعات العملة الأجنبية قد تراوحت ما بين (81,7% -86,0%)// أداة تدخل مباشر لتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عبر الدفاع عن سعر صرف توازني كـ"مثبت أسمي للتوقعات التضخمية" على (1190) دينار/ دولار للمدة (2015 - لغاية 17 / 12 / 2020)، مما نجم عنه، تراجع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي في (2017 و2018 و2019)، إلا في (2020) قد سجل سعر الصرف الرسمي أعلى من ما هو متداول في السوق الموازي وفي 2021 استقرار سعر الصرف الرسمي من ناحية، وارتفاع سعر الصرف الموازي" الحالة المعاكسة" لعوامل عدة ما بين (انخفاض الطلب على الطاقة / التزام بعض الاتفاقيات/ انخفاض مبيعات العملة الأجنبية بمعدل سالب/ النزعة الاستهلاكية/ توفير الدولار الرخيص، الخ.)// التعقيم النقدي من حيث ارتفاع وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية بهدف عدم المساس بالقاعدة النقدية، بمعنى، ترتبط زيادة الاحتياطيات الأجنبية بعلاقة طردية مع مشتريات: البنك المركزي أو نافذة بيع العملة: " المشتريات تفوق المبيعات بـ (57,3% و29,4% و12,6% و49,6% لاسيما في 2017 و2018 و2019 و2021) مقابل مبيعات العملة من البنك المركزي بمعدل (25,8% و11,6% و8,4% و15,8%) والانخفاض في (2015 و2020) وللانخفاض في كل من (رصيد الاستثمارات في البنوك الأجنبية/ أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي، الخ.)// السيطرة على مناسيب عرض النقد، ومن ثم نجاح السياسة النقدية في تحقيق استقرار عال في سعر صرف الدينار العراقي)، اما الثانية، فأنها تمثلت في: (استنزاف العملات الأجنبية من انخفاض الاحتياطي النقدي/ عمليات غسيل الأموال على الرغم من اصدار قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة (2015))// تهريب العملة الأجنبية، الخ.).

4. اتسمت السياسة النقدية المتبعة في العراق، بـ (انكماشية في 2015 و2016 و2020) ووجود بوادر (تضخمية في 2021).

5. ان الاستقرار في "مزايدات العملة وسعر الصرف يعد من "النوع الحرج" كونها رهينة بالإيرادات النفطية، وهي بذلك معرضة لتقلبات السوق النفطية.

2.5. المقترحات:

1. المحافظة على استقلالية البنك المركزي العراقي من خلال عدم التأثير عليها على نحو مباشر أو غير مباشر على حد سواء مع الاستعانة بالخبرات الأكاديمية في رسم السياسة النقدية على وفق طبيعة الظروف التي يمر بها البلد.

2. بهدف التخفيف من ضغط الطلب على الدولار من المزاد الرسمي، يجذب إقامة سوق موازي للدولار ما بين المصارف، وبموجبه، تقوم الأخيرة، التي تحتاج الى الدولار بشرائه من المصارف التي لديها فائض منه والذي تم شراؤها من المزاد سابقا".

3. بغية زيادة حصيلة الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي أو زيادة الاحتياطيات من العملة الأجنبي، يتطلب تشجيع الصادرات الوطنية وتوسيع قاعدتها من حيث دعم القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية بهدف زيادة الإنتاج الوطني وتخفيض

الاستيرادات، ومن ثم، تنوع إيرادات الموازنة العامة للدولة، والحد من ريعية الاقتصاد العراقي، ومن ثم، رفع القوة الشرائية للعملة الوطنية.

4. ان لا يكون الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية للاحتياجات الأجنبية في مجال البنوك الأجنبية فقط، لاسيما وأنها تعد رهينة لتقلبات أسعار الصرف، بل التوجه الى الاستثمار في الصناديق السيادية.

5. ان يكون هناك رقابة مكثفة على المصارف المجازة حول استخدام الدولار الذي تشتريه من المزداد لتمويل عملية الاستيراد وتنمية القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن ذلك، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الصارمة أو العقوبات من البنك المركزي العراقي والجهات الساندة له ومنها (السلطات الرقابية) على كل من يحاول استغلال سياسة المزداد ذات الاتجاه الواحد (مبيعات العملة الأجنبية) في تحقيق مكاسب غير مشروعة سواء من حيث تهريب الدولار الى الخارج أو عمليات غسل الأموال والأخيرة، بتنفيذ جميع التعليمات المصدرة من مكتب مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في المجالات كافة مع الغاء ترخيص "شطب البنك المتورط بقيامه".

6. المراجع:

1. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2019 و2021)، الفصل الرابع: قطاع المالية العامة، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2016-2018)، الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015، 2017-2020)، التقارير الاقتصادية السنوية (2015-2021)، الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية، التقرير الاقتصادي السنوي (2021)، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
2. البنك المركزي العراقي (2018)، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام (2018)، الفصل الأول: تطورات البيئة التضخمية الكلية في الاقتصاد العراقي، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.
3. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية (2015 و2017-2020)، مؤشرات القطاع الحقيقي، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، النشرات الإحصائية السنوية (2015-2021)، مؤشرات الأسعار: المؤشرات النقدية، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
4. تقرير صندوق النقد الدولي رقم (16/225) (2016)، بغداد. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
5. الجبوري، د. سوسن كريم هودان (2015)، التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2013) باستخدام نماذج كرانجر، جامعة كربلاء: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد (36)، السنة (11)
6. الجنابي وأرسلان، د. هيل عجمي جميل ورمزي ياسين يسع (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
7. الحجار، د. بسام (2009)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، بيروت: دار المنهل اللبناني.
8. الحربي، مازن عبد الكريم جاسم (2018)، دور السياسة النقدية في معالجة الفجوة التضخمية في العراق للمدة (2003-2016)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.
9. خضير وحسن، مهند يحيى و د. وفاء عبد الأمير (2022)، دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر صرف الدينار وانعكاسه على التضخم، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (17)، العدد (60).
10. داود، حسام علي (2011)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
11. دستور العراق لعام (2005)، الباب الثاني: الحقوق والحريات، الفصل الأول: الحقوق، الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغداد.
12. دهيم، د. كوثر محمد، العلاقة بين معدلات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (76)، السنة (21).
13. رشيد وعبد القادر، زياد عبد الكريم وعبد القادر عبد الوهاب (2016)، دراسة تحليلية لظاهرة غسل الأموال مع إشارة خاصة للعراق، بغداد: الدائرة الاقتصادية.
14. الروبي، نبيل (2009)، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر: مؤسسة الثقافة العربية.
15. سامان وآخرون، عارف (2022)، دراسة قياسية تحليلية لمدى فاعلية الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي لمكافحة ظاهرة غسل الأموال في العراق، مجلة الفيوم للبحوث والتنمية الزراعية، القاهرة: جامعة فيوم، المجلد (36)، العدد (3).
16. سليمان وداود، مصطفى وحسام (2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

17. السيد علي والعيسى، د. عبد المنعم ود. نزار سعد الدين (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
18. صالح، مظهر محمد (2011)، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
19. صبري، جمال طارق محمد (2017)، تسارع معدلات التضخم خلال الفترة (1991-2012) في العراق (الأسباب والمعالجات)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (50).
20. عامر، د. وحيد مهدي (2010)، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية.
21. عبد النبي، وليد عبيدي (2013)، مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، بغداد: البنك المركزي العراقي: المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.
22. العبودي، د. علي عبد الرحيم (2023)، نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق بين الاستجابة والضرورة، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
23. العكيلى وعطية، رباب ناظم خزام ود. احمد صبيح (2016)، مزاد العملة بين وفرة الموارد النقدية واستقرار سعر الصرف، مجلة كلية الكوت الجامعة: كلية الكوت الجامعة: مركز البحوث والدراسات والنشر، العدد (1)، السنة الأولى.
24. العيسى وقطف، د. نزار سعد الدين ود. ابراهيم سلمان (2006)، الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
25. فرج وعلي، حسين مهجرو.د. عماد محمد، دور سياسي الانضباط المالي والتعقيم النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد: الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (42)، العدد (121).
26. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) المعدل، المادة (2): الباب الأول: التعاريف-الإدارة الذاتية-الأهداف والوظائف التعاريف: الصفة القانونية والإدارة الذاتية. المادة (28): الباب السادس: الوظائف القانونية-عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة. بغداد: رئاسة مجلس الوزراء: الهيئة الوطنية للاستثمار.
27. مراد، صاوي (2013)، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية-دراسة قياسية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (417)، السنة (36)، ت2.
28. الأمانة العامة لمجلس الوزراء (2020)، الحكومة تطلق منحة للعوائل المتضررة من جراء وباء كورونا وحظر تجوال، 4/12، تاريخ الزيارة www.cabinet.iq. 2023/6/25
29. المياحي وشندي، مروة محمد عودة ود. أديب قاسم (2022)، أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف- العراق حالة دراسية للمدة (2004-2019)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط: كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (14).
30. الورد، إبراهيم موسى (2006)، التضخم الاقتصادي في العراق أسباباً وأثاراً ومعالجات، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي: عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
31. وزارة العدل (2015)، جريدة الوقائع العراقية، قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39)، الفصل الخامس: التزامات المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، بغداد.
32. وزارة العدل (2019)، جريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (1) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2019)، العدد (4529)، السنة الستون، 11 شباط، بغداد.
33. وزارة العدل (2021)، جريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (23) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2021)، العدد (4625)، السنة الثانية والستون، 11 نيسان، بغداد.
34. الوزني والرفاعي، د. خالد واصف ود. احمد حسين (2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر.
35. الياسين ومهدي، ذكرى محمد حسين وعبد الخالق غالي (2021)، اساليب بيع البنك المركزي للعملة الأجنبية: دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل: كلية القانون، المجلد (13)، العدد (4).